**في الذكرى 75 لاعتماده، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صلاة رذيل لا يهدأ**

14-12-2023 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

[**A+**](javascript:zoomText(2);)[**A-**](javascript:zoomText(-2);)

**السفير جبران صوفان**

خلال شهر تشرين الثاني الفائت، قرأت في جريدة النهار بأنه "على أثر الطقس العاصف وإشتداد سرعة الرياح، سقطت لوحة إعلانية ضخمة في معرض للسيارات، ما أدّى إلى تضرّر عدد منها".  
  
على الساحة الدولية، لوحة تؤطّر إعلاناً نوعياً صمد 75 عاماً أمام النزاعات والحروب هو الإعلان العالمي ل[#حقوق الإنسان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82+%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86). لم يسقط على السيارات، وانّما بفعل الاهتزاز قد يهوي على رؤوس البشر.  
  
في ذكرى إعتماده بتاريخ 10كانون الأول 1948، يمرّ الإعلان بمرحلة إختبار دقيقة لمدى قدرته على الثبات بوجه النزاعات الكارثية وأخطرها اجتثاث الإنسان وإغراق الشعوب في أمطارها وطمرها في أوحالها وجرف كراماتها. وفيما ترنو النفوس إلى أسمى ما في تلك الحقوق من كرامة ومساواة وحرية "وتحرّر من الخوف والفاقة "، تحوّلت [#فلسطين](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%81%d9%84%d8%b3%d8%b7%d9%8a%d9%86)، تزامناً مع المناسبة الأممية، إلى مسلخ للإنسان بما يكشف عجز النظام الدولي عن تلافي ويلات حروب جلبت على الإنسانية في القرن الماضي"أحزاناً يعجز عنها الوصف".  
  
في هذا الوقت بالذات، يبدو لي الإعلان العالمي مثل قداسة البابا لا يملك عتاداً للدفاع عن رسالته بل إيماناً وإن كان وحده لا يكفي للصمود أمام القوى الهمجية والعقائد العسكرية المدمّرة. لذلك، وإذ تحتفل [#الأمم المتحدة](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d8%a7%d9%84%d8%a3%d9%85%d9%85+%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%aa%d8%ad%d8%af%d8%a9) باليوبيل الماسي للإعلان تكثر المآسي ،ما يجيز التساؤل عما إذا كان الإعلان العالمي يحمل جينات الإنسان حيث في خريف العمر تشيخ الخلايا الهرمة وتتراجع قدراتها إنتهاءً بالموت المحتّم، وعما إذا كانت الأوضاع الجيوسياسية تتحكم بقدرة وقدوة وقدر هذه المخطوطة الدولية. في إستعراض بعض مراحل الإعلان وآليات تطبيقه ما يوفّر عناصر جواب متواضع.  
  
**أولاً – ويلات الحرب وفريق E Team**  
يتبيّن من أحداث التاريخ بأن الإنجازات المحورية لا تسلم من إراقة الدماء، وكأن الخلاص يأتي بعد إشباع نهم مدمني الدماء. لذلك فالإعلان يلي حربين متتاليتين . أتحفظ على القول بأن "شعوب العالم" أحدثت آنذاك النقلة النوعية نحو السلام البارد، وأكّدت وحدها في الميثاق "ايمانها بحقوق الإنسان الأساسية"، فصاغت الإعلان العالمي نموذجاً دون إكراه لتلك الحقوق. فلا طائل للشعوب في شنّ الحروب أو إنهائها وإنما الأوصياء عليها. لا يمنع أن الإعلان هو إنجاز كبير في ساعة من تقاطع المصالح تخطّى الخلافات المتزايدة بين الإتحاد السوفياني والولايات المتحدة ،رغم مبدأ ترومان الخلافي عام 1947 الداعي لإحتواء تفشّي الشيوعية.  
  
وقد تطلّب مشروع الإعلان مرونة وباعاً طويلاً بانتهاج سلوك توفيقي بين طروحات أعضاء لجنة الصياغة الذين مثّلوا خلفيات فكرية وثقافية وقانونية مختلفة. واستمرّ [#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86) في عضويتها منذ نشأتها فتوسيعها عبر مقرّرها الدكتور شارل مالك ،والتي ضمّت 8 أعضاء منهم الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي والصين وفرنسا وانكلترا. لم تلتقِ هذه النخبة على مفاهيم مشتركة فقط وإنما إرتقت فوق العذابات لتضع في مقدمة الإعتبارات الكرامة الإنسانية التي أملت تلك الحقوق دون إملاء نظام سياسي معيّن، لافتاً إلى ان القدرات الشخصية لرئيسة لجنتيّ حقوق الإنسان والصياغة، إليونور روزفلت والعضو المقرّر الدكتور مالك شكّلت عاملاً أساسياً في إنجاز المشروع وإعتماده.  
  
بالفعل، لم تكن إليونور روزفلت عقيلة الرئيس الأميركي الأسبق فرانكلين روزفلت شخصية عادية في البيت الأبيض (1933-1945)، فقد أعطت مهام السيّدة الاولى بُعداً إحترافياً يتجاوز المسائل التقليدية والبروتوكولية المنوطة بها عادة، إذ كانت ناشطة وفاعلة في مجال العدالة العرقية والإجتماعية. وكمندوبة لبلادها لاحقاً في نيويورك، عملت على تعميم تلك المفاهيم لتشمل الطبقات الشعبية أياً كانت جنسياتها أو أجناسها أو معتقداتها عبر مقاربة عابرة للقارات ومترفّعة عن المصالح الشخصية ما أكسبها إحتراماً قلّ نظيره لسيدة أولى أو لدبلوماسي أميركي في تلك الحقبة. فتعدّدت بشأنها الألقاب والتسميات منها "سيدة العالم الأولى" حسب Truman،و"المرأة الأكثر تقديراً وإحتراماً في العالم" حسب نيويورك تايمز، و"إليونور العالمية" حسب الباحثة الإيطالية Rafaella Baritono . لا يخفى بأن روزفلت استثمرت هذه المكانة الرفيعة المقترنة بمصداقيتها لدى القوّتين العظميين لإعتماد مشروع الإعلان في الجمعية العامة بـ 10 كانون الأول 1948.  
  
ربما لا يعي البعض الدور البارز لشارل مالك الذي كان ممسكاً بآلية إقرار المشروع من خلال ترؤسه في آن واحد المجلس الإقتصادي والإجتماعي وهو سلطة وصاية لجنة حقوق الإنسان، واللجنة الثالثة للجمعية العامة للامم المتحدة المولجة ببحث بنود أعمالها ذات الصلة بالحقوق، فضلاً عن مهامه كمقرّر rapporteur لجنة الصياغة. بعض الشهادات في شارل مالك تترك الأثر المحفّز في زمننا اللبناني العليل. "كان مالك في عداد المندوبين القلائل الذين يفرضون الإحترام متى تكلّموا،وهو الممسك بالمسائل المطروحة للنقاش في مشروع حقوق الإنسان" (Paul Laurence)."كان الرجل المناسب في الوقت المناسب" (Mary Ann Glendon).  
  
وبدا البعض الآخر ممتناً لمالك لإبرازه المسحة الروحانية للإعلان، إذ من حيث نظرته المشرقية والفلسفية واللاهوتية جعل حقوق الإنسان تتجاوز نسبها الاوروبي وتتماهى مع صلاة البشر.  
  
وقد يكون فضل الفريق بأكمله إعادة عقارب حقوق الإنسان إلى الوسط السياسي ( The middle ground) دون الإنزلاق نحو الأطراف أو التطرّف مما سمح بإحداث خرق في تلك الفترة ولو لحين. والمقصود في كل ما تقدّم أن العامل الشخصي مؤثر في مسار الاحداث ولو ضمن هامش محدّد . فلا يمكن مثلاً مقارنة إليونور روزفلت بهيلاري كلنتون. وفيما لوقُدّر لشارل مالك أن يُبعَثَ حياً للبحث عن أقرانه في الدبلوماسية اللبنانية لبقيَ برأيي وحيداً خالي الوفاض. في هذا الخصوص، أتذكّر من خدمتي في واشنطن كلمتين إثنتين bye-bye للمعلّق السياسي John McLauglin يجهر بهما إيذاناً بإنتهاء برنامجه الأسبوعي. بعض الكلمات لها دلالاتها وتظلّ محفورة في ذاكرتي الدبلوماسية . فبئس هذه الأيام و bey-bye للزمن العظيم.  
  
ثانياً – آلية التطبيق، من لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان : لعنة التسييس والأصطفاف.  
  
لست مِمّن ينتقدون جوهرالإعلان وإلا أرتكبت معصية لأنه لامس خشوع الصلاة ويومئ إلى الله من خلال حقوق حباها البشر. فالناس جميعاً بين خَلقِه متميّزون بالكرامة والحرية والمساواة في الحقوق، وفي المادة الأولى من الاعلان تكمن فلسفته. وبوصفه "المثل الأعلى"، مهّد الطريق أمام صياغة عدد كبير من المواثيق الدولية وشكّل مرجعية لدساتيركثيرة فيما اعتبره البعض جزءاً من الأعراف القانونية الملزمة. ولكن من المعلوم أن لا إلزام فيه على الإلتزام، ممّا أوجد مواقف جدلية أو خلافية لدى نشوب الأزمات، متأرجحة بين مرونة الإعلان ونواقص التنفيذ. من هذه الناحية، تقول السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة Jeane Kirkpatrick (إدارة الرئيس ريغن) في بحث بعنوان " وضع سياسة حيّة لحقوق الإنسان" " إن الحقوق تتكاثر على المستوى البلاغي بسرعة وتأخذ إعلانات حقوق الإنسان المماثلة طابع رسالة إلى سانتا كلوز".  
  
عملياً، إن تعزيز إحترام الحقوق وتطبيقها هما شراكة بين عدة أطراف منها الدول والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني. وعلى صعيد المنظمة الدولية، أنيطت مسائل الحقوق عام 1946بلجنة فتية وطموحة خلفها مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 15 آذار 2006 بعد أن فقدت مصداقيتها كما قال كوفي انان عام 2005 مسجّلاً عدة مآخذ عليها منها التسييس والإفتقار إلى الفعالية وتأثير الإصطفافات والصراعات الخارجية على اداء اعمالها وانتخاب أعضائها.  
  
ولئن حلّ مجلس الحقوق مكان اللجنة بوصفه هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة مع صلاحيات موّسعة و"يسترشد الحوار في عمله"، إلا أنه لم يسلم من إدعاءات التسييس والإنتقائية والتراخي في القضاء على أسلوب الكيل بكيلين والتمييز بين الدول لدى البحث في إنتهاكات حقوق الإنسان، ولاسيما الجسيمة منها التي توجب الموضوعية والحياد وعدم الإنتقائية وفقاً للفقرة 4 من قرار إنشائه. والمقصود من تلك الإتهامات الغربية السعي لمناقشة ممارسات بعض الدول مثل كوريا الشمالية وإيران وروسيا والصين و "تحرير" إسرائيل من مخالب البند 7 الدائم على جدول أعمال المجلس المتعلّق "بحالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى" والذي يجعل إسرائيل موضع رصد وتحقيق ومتابعة مستمرة تحت مجهره.  
  
هذا لا يعني أن المجلس "معدوم العافية"، حتى الولايات المتحدة أشادت ببعض "إنجازاته" وبالتضامن بين أعضائه لدى تعليق عضوية روسيا فيه بتاريخ 7 نيسان 2022، كما أبدت السفيرة الأميركية في جنيف Michele Taylor مؤكدة تمسّك بلادها بالدبلوماسية المتعددة الأطراف وبحقوق الإنسان كركائز أساسية لسياسة بايدن الخارجية وحرصها على إبقاء المجلس منصة للجميع وللتعاطي مع الدول المعارضة لها من داخل المجلس وليس من خارجه .( المقابلة تاريخ 17 أيار 2023 ).  
  
وللأمانة، أشير إلى أن إنشاء المجلس هو خطوة متقدمّة في مسيرة حقوق الإنسان، فلا تقدّم دون تعثّر. وأجد بأن "إجراء الإستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الإنسان في كل بلد" على أساس حوار تفاعلي بين الدولة المعنية والدول الأعضاء وأصحاب المصالح، هو آلية ناجحة وجريئة.  
  
وبدوره خضع لبنان لعملية الإستعراض بمشاركة إيجابية في كانون الثاني 2021 بناء على تقرير دوري في ظروف ضاغطة منها جائحة كورونا مع بذل مجهود إحترافي كبير من قبل مديرية المنظمات الدولية في وزارة الخارجية آنذاك والأطراف المعنية.  
  
**ثالثاً- إسرائيل " ولد مدلّل" ولوقَتَلَ !**  
إن هاجس الدول الغربية، أعضاء المجلس، هو وقف المراجعة المستمرة لممارسات إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني تحت البند 7 من جدول أعماله. لذلك يواجه إتهامات بالتحيز"بإبقائها دون سواها" موضع تحقيقات ومراجعة ثابتة. والبعض منها يُقيّم عمل المجلس من خلال إسرائيل إلى حد دعوة الوزير بلينكن إلى "إصلاح جدول أعماله وعضويته وتركيزه غير المتكافئ على إسرائيل". وتدعم AIPAC اللوبي الإسرائيلي في أميركا هذا التوجه مدّعية على صفحتها أن "عدد قرارات إدانة إسرائيل يتجاوز قرارات إدانة إيران وسوريا وكوريا الشمالية والصين وكوبا وفنزويلا مجتمعة".  
  
في الواقع، إن تقرير المفوّض السامي لحقوق الإنسان في الوثيقة 83/49/HRC / قبل إندلاع الحرب في غزة يكشف كمّاً هائلاً من إنتهاكات إسرائيل القوانين الدولية وجرائمها المتنوعة والمتكررة بحق الشعب الفلسطيني بما يؤشّر برأيي إلى وجود سادية إسرائيلية في التعذيب وسفك الدماء . وفي غزّة الحالية، انتقلنا من مجلس الحقوق الى مسلخ الحقوق، ولا حاجة للواقع الإفتراضي في أفلام الرعب، فالمشاهد هناك حيّة وسيناريو القتل عن سابق تصوّر وتصميم.  
  
رابعاً- سابقة إدانة إسرائيل 5 مرات بقرار واحد بناء لشكوى لبنان بـ 11 آب 2006 .  
بالتاريخ المذكور، أدان المجلس إسرائيل خمس مرات موزّعة إدانتين في ديباجة القرار وثلاث إدانات في فقراته العاملة لإنتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان والقوانين الدولية أثناء إعتداءاتها على جنوب لبنان صيف 2006. الإدانات لم تكن عادية بل موصوفة، كما أوفد المجلس لجنة تحقيق رفيعة المستوى موكلاً إليها مهام محددة تتعلق بالإعتدادات، منها إستهداف منهجي للمدنيين وقتلهم في لبنان وتدمير البنى التحتية ...  
  
حصل ذلك في فترة وجيزة وإثر التشاور مع وزير الخارجية آنذاك. يومها كتبت إلى وزارتي من جنيف، بوصفي مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة: "لم يعهد الدبلوماسيون في هذه المدينة قراءة عدد قياسي من الإدانات في قرار واحد". وضماناً لإدانة واحدة على الأقل، وَزّعتُ الإدانات في المشروع على الديباجة والفقرات العاملة خلافاً للتقليد كي نبقي على أكبر عدد منها تحسباً لتخفيضه عند التفاوض لكسب الأصوات . وحيث ان الإعتداءات الإسرائيلية تتكرر وقد ذهب ضحيتها شهداء لبنانيون كثيرون ولاسيما صحفيون ومدنيون، إضافة الى الإضرار الجسيمة، أنصح بالإطلاع على القرارالهام وتقرير اللجنة للإستئناس بمضونهما في أي توجّه الى هيئة دولية مستقبلاً .  
  
**خامساً- حقوق الإنسان اللبناني.**  
حقوق الانسان كثيرة ومتكاملة ولا تتجزّأ. مقاصدها النبيلة تواجه اليوم تحديات خطيرة منها النزاعات المسلحة والمآسي والفقر وتنامي الكراهية والتعصّب والعصبية والعنصرية وارتكاب أبشع الجرائم بحق الانسان والازدواجية والباطنية في معالجتها لدرجة التساؤل عما إذا كان الاعلان مجرد شيك بلا رصيد. وعلى خلفية "حقوق الانسان الغارقة في فوضى عارمة بغياب السلوك الاخلاقي العام" تساءلت Jemina Holmberg من معهد داغ همرشولد للبحوث في هذه المناسبة "هل نبكي أم نفرح؟" . أبعد من تلك المشاعر، أعتقد بأن المعضلة في الانسان الذي يهدف الاعلان لحمايته من ذاته. قناعتي أنهم أبناء ابراهيم يقتلون ويتقاتلون ،هي خلايا الرذيلة النائمة في عقول بعض البشر متى صحت قذفت مثل البراكين حرّاتها وأحرقت. نلامس هنا الماورئيات ولن نجد أجوبة شافية سوى العمل الدؤوب لانتصار الحق على الباطل في شراكة وثيقة بين الصالحين والدول والهيئات الدولية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة، علماً بأن مسار تعافي تلك الحقوق يمرّ برأيي في غزّة، فالحقوق بحاجة لرافعة لأنها اليوم متساقطة.  
  
إن الخطط المنهجية والعلمية والتثقيفية لتقدّم الحقوق تلحظ دوراً رائداً للدولة أكدّه بوضوح قرار الجمعية العامة 53/141 تاريخ 9 كانون الاول 1998 فقرة 2 . المشكلة أنه في لبنان لا دولة، ولا شبه دولة ولا شبح دولة، ومقوّمات الدولة السيادية Etat souverain محذوفة . فبالمفهوم الدستوري "تقع الدولة في قمّة التسلسل الهرمي للمجموعات البشرية ولا تخضع لأية مجموعة أعلى منها" Maurice Duverger, Institutions politiques p.69 وهذه الدولة مغيّبة. عنصر آخر مهم في الدولة هو الشعب الذي أضحى شعوباً، وضيوفه يستبيحون أرضه من الداخل وعدوّه الإسرائيلي من الخارج، وهو ضيف ضيوفه السوريين والفلسطينيين والخط الأزرق خط احمر. وبين الإعتداءات الإسرائيلية والإستباحات الأخوية، والعوز والحرمان، والعطف والإستعطاف وخطط الإغاثة والإستغاثة، ضاع الوطن. "فبلد الرسالة" فاقد الرسالة ،و"أمسى( بالاذن من أم كلثوم)خبراً وحديثاً من أحاديث الجوى".  
  
في الخلاصة، مرّت 75 سنة على نكبة فلسطين وإعلان حقوق الانسان عام1948 . مجدّداً تتقاطع الطرق على مستقبل هذه وتلك، ما يثير التساؤل: هل تكون الحقوق جملة وتفصيلا أو مفرّقة وبالقطعة؟ هل هي مخصّصة لبقعة او لكل البقاع؟ وما هي "أثمان" حيازتها؟. أسئلة بديهية لكل الدول ولا سيما لأحفاد أليونور روزفلت. وقد يطول إنتظار الجواب.